نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 47 الأحد 20 أيلول 2026 | 12 صفحة

اتفاق دمشق و«قسد»: بداية مرحلة أم نهاية نفوذ؟ 6

7 السوريون في ألمانيا.. كيف تسوّق سوريا نفسها للشركات الأوروبية؟

الفتنة: حين يفقد الغضب طريقه إلى السياسة

2

4 سوريا: أزمة عدالة أم امتحان ثقة؟

10 التغريبة الفراتية.. نساء دير الزور تحت مجهر التاريخ

3 تركيا عامل قوة وتوازن لسورية الجديدة

الافتتاحية

استمعوا لمطالب السوريين.. فالشعب على حق

أسامة آغي

سنضع منذ بدء كلامنا النقاط على الحروف، كيلا يصطاد أحدٌ في مياه كلامنا..

وباعتبار أن صحيفتنا وطنية مستقلة ومهمتها مناقشة الوضع العام بموضوعية، فهي تدافع عن استقرار العهد الجديد على مستوييه السياسي والشعبي.

مضى على سقوط نظام الأسد واستلام الحكومة الانتقالية برئاسة الرئيس أحمد الشرع أكثر من سنة وتسعة أشهر، وهذا يعني وقتاً مقبولاً لخلق بعض تغيرات على الوضع العام في سوريا بكل حالاته الأمنية والسياسية وقبلهما المعيشية والاقتصادية.

السوريون مع بدء التحرير كان مستوى معيشتهم متدنٍ، وهناك تقديرات دولية ومحلية تقول إنّ نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر تزيد عن ثمانين بالمئة من عدد السكان، وهذا مؤشر حيوي أمام الحكومة الانتقالية التي يرأسها الرئيس أحمد الشرع بموجب الإعلان الدستوري. أي أن هذه الحكومة هي حكومة طوارئ اقتصادية، مهمتها الأولى وضع خطط على أساس مقدار الناتج المحلي الحالي والاستفادة المتوازنة منه في التطوير التدريجي للدولة ومؤسساتها من جهة، والرفع التدريجي لمستوى المعيشة، لأن ذلك يساهم في رفع الضغط المعيشي عن غالبية السكان الساحقة.

عملياً، زيادة أجور العاملين في الدولة لم تفدهم فعلياً في تحسين مستوى معيشتهم، إذ ابتلعتها زيادات متتالية على أسعار المشتقات البترولية، وعلى سعر الكيلوواط الساعي، وعلى سعر ربطة الخبز وباقي السلع الضرورية، هذه الزيادة لم تنتشل هذه الفئات من تدنٍ آخر في مستوى المعيشة.

هذه السياسة قد تكون محكومة بتأثيرات مختلفة، منها أن العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على نظام الإبادة الأسدي منعت الحكومة الانتقالية من إطلاق إعادة الإعمار في البلاد، وجلب تدفقات استثمارية ملموسة على سوريا.

الحكومة في هذه الحالة كان عليها مطالبة ببرنامج عمل انتقالي للوضع المعاشي وسياسة واضحة نحو تطبيق العدالة الانتقالية وإشاعة الحريات والحراك العام الوطني.

الضغوط الخارجية والداخلية الكبيرة على العهد الجديد أخّرت بتنفيذ برنامج النهوض، وسياسة الحكومة لا يمكنها أن تنجح دون النهوض بمستوى معيشة حاضنتها الشعبية الساحقة، فالإحباط بدأ يتسرّب إلى نفسية هذه الحاضنة، ما يساعد قوى الثورة المضادة على الاصطياد بمياه حاجات الشعب السوري المعيشية.

المطلوب فعلياً عدم اتباع سياسات رفع الأسعار لأنها تدوس على لقمة الناس واستقرارهم، ونرى أن شجاعة العهد الجديد تقتضي عدم الاستمرار بقرارات لا تلحظ ردود فعل الحاضنة الشعبية عليها. وتحديداً أسعار الطاقة بأشكالها وأنواعها المختلفة. المطلوب شعبياً العودة إلى مربع الأسعار القديم، وهو حكمة لنزع فتيل الأزمة، ولا أظن أن قيادة العهد الجديد ستتوانى عن الدفاع عن مصالح شعبها، حتى لو اضطرت إلى تشكيل حكومة جديدة ذات كفاءة مهنية ووطنية أكبر.

الفتنة: حين يفقد الغضب طريقه إلى السياسة

مرعي الرمضان

> تزداد المشكلة تعقيداً مع غياب الأحزاب القادرة على تنظيم المطالب وتمثيلها، وضعف القنوات السياسية التي تصل المواطن بمركز القرار.

قد يبدو رفع أسعار المحروقات سبباً مباشراً للاحتجاجات التي شهدتها مناطق سورية عدة خلال الأيام الماضية، بعدما ارتفع سعر المازوت بنحو 40 %، والبنزين 95 بنحو 28 %. لكن الأسعار كانت الشرارة، لا كل الحكاية. فقد جاءت الاحتجاجات في بيئة مثقلة بضغوط المعيشة والخدمات، وتراجع الثقة، وأسئلة لم تجد بعد إجابات مقنعة حول العدالة والمحاسبة ومستقبل الدولة. وامتدت التحركات إلى الرقة ودير الزور والحسكة وريف حلب وإدلب، بما يؤكد أن المطلب الاقتصادي يلامس شعوراً أوسع بالقلق على الحياة اليومية.

ولذلك يصعب فصل ما يجري عن موجات احتجاج سبقتها. ففي النصف الأول من حزيران وحده، سجّل مشروع بيانات النزاعات المسلحة ومواقع الأحداث 41 تحركاً مطالباً بالعدالة الانتقالية والمحاسبة، شكّلت 40 % من مجمل الاحتجاجات خلال تلك الفترة، وتركزت في حلب وإدلب ودير الزور وحماة وحمص وريف دمشق. وجاءت هذه التحركات وسط اعتراضات على بطء مسار العدالة الانتقالية، وغموض بعض التسويات، وعودة شخصيات مرتبطة بالنظام السابق من دون وضوح كافٍ بشأن مسؤولياتها. وحين يشعر الضحية أن الجريمة لم تجد طريقها إلى القضاء، وأن التسوية يمكن أن تسبق الحقيقة والمساءلة، يتولد شعور خطير بأن القانون عاجز عن إنصافه.

وتزداد المشكلة تعقيداً مع غياب الأحزاب القادرة على تنظيم المطالب وتمثيلها، وضعف القنوات السياسية التي تصل المواطن بمركز القرار. فحين لا يجد المواطن جهة سياسية تحمل اعتراضه، ولا مؤسسة قادرة على مراجعة القرار ومساءلة من اتخذه، تتسع المسافة بين المجتمع والدولة. وقد تحوّل غياب القنوات فعلاً إلى فجوة تواصل لا تقل خطورة عن فجوة الثقة. حين تنقطع قنوات التواصل بين المواطن ومؤسسات القرار، لا يختفي الغضب؛ يفقد فقط طريقه إلى السياسة.

عندها يصبح الشارع المساحة الأكثر وضوحاً للتعبير. والاحتجاج السلمي حق سياسي لا ينبغي أن يُعامل كتهديد للدولة، لكن بقاء المطالب خارج المؤسسات يفتح المجال أمام من يريد توظيفها أو دفعها نحو الانفلات. كما أن المعالجة الأمنية الخاطئة لمطلب سياسي قد تنقل الغضب من سؤال حول قرار أو مسؤول إلى شعور بالاستهداف، فتضيف إلى المظلمة الاقتصادية مظلمة سياسية أو هوياتية. وقد أظهرت احتجاجات سابقة كيف يمكن أن تدخل الولاءات السياسية وخطابات التخوين على خط احتجاجات بدأت بمطالب معيشية وخدمية.

من هنا تكتسب خطوة مجلس الشعب بطلب الاستماع إلى وزير الطاقة أهمية تتجاوز قضية المحروقات. صحيح أن للحكومة اعتبارات مالية واقتصادية قد تفسر رفع الأسعار، لكن مشروعية السبب الاقتصادي لا تلغي حق المجتمع في معرفة أسبابه ومراجعة آثاره ومساءلة المسؤول عنه. وتحرك المجلس خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه سيُقاس بقدرته على تحويل الاستماع إلى مساءلة، والمساءلة إلى مسؤولية، والمسؤولية إلى قرار. فالمؤسسة التي لا تستطيع ترجمة شكوى المواطن إلى رقابة فعلية تتركه مرة أخرى أمام الشارع.

وهنا يدخل العامل الأخطر: العدالة. حين تتأخر المحاسبة، وتبقى بعض التسويات غامضة في نظر الضحايا، يبدأ الانتقام في تقديم نفسه بوصفه عدالة. وقد يتحول السؤال من: «من ارتكب الجريمة؟» إلى: «من أي جماعة هو؟». عندها ينتقل الأمر من الفعل إلى الفاعل، ومن الفاعل إلى الجماعة، ومن الجماعة إلى الهوية.

وحين تفشل العدالة في تحديد المجرم، تبدأ الهوية في تحديد المذنب.

إفلات الجاني من العدالة لا يمنح الضحية حق معاقبة جماعته. لكن استمرار الإفلات يخلق بيئة يصبح فيها هذا المنطق أكثر قابلية للانتشار، فتتسع المسؤولية من فرد ارتكب الجريمة إلى جماعة لم ترتكبها، ويتحول الخلاف السياسي إلى خوف وجودي.

الفتنة هي اللحظة التي تتحول فيها المسؤولية من الفرد إلى الجماعة، والمظلمة من قضية قانونية إلى هوية، والخلاف من نزاع سياسي إلى خوف وجودي.

ولهذا فإن حماية الدولة لا تكون بإسكات الشارع، كما أن حماية الاحتجاج لا تكون بتركه رهينة للفوضى. المطلوب أن يجد المواطن قبل الشارع حزباً يمثله، وبرلماناً يسأل باسمه، وقضاءً يحاسب باسم القانون، وحكومةً تشرح قراراتها وتتحمل مسؤوليتها.

فالفتنة النائمة لا تحتاج دائماً إلى من يشعلها؛ يكفيها ظلم لم يُعالج، وجريمة لم تُحاسب، وتسوية لم تُشرح، ومؤسسة لم تستطع حمل صوت المواطن. وعندها قد يبدأ الناس بالمطالبة بحقوقهم، وينتهون بالدفاع عن هوياتهم.

تركيا عامل قوة وتوازن لسورية الجديدة

أنس الحراكي

سوف يتلعثم الكثيرون بالكلام، وسوف تتحشرج وتزدحم عبارات الاستنكار والنقد والتحفظ وأسئلة: لماذا وكيف ومتى وماذا؟ وسوف يتفيقه بعضهم ويتهمنا بالعاطفية، وربما الرومانسية، وسوف يتفلسف بعضهم الآخر ويسهب بشرح نظرية المصالح والانتهازية.

ولكن سوف ننهي هذا الحماس والاندفاع والحرص ونقول:

إنه وفقاً لنظرية المصالح وللحسابات المادية، بعيداً عن العواطف والمعنويات، فإن تركيا شريك مفيد، وإن تركيا قد حكمتها الظروف المحيطة بأن تهتم وتنشط في الساحة السورية، ومن أبرز الأدلة الظاهرة والواضحة، بعيداً عن الخيال الخصب في صالونات المؤامرة وأقبية الاستخبارات ومراكز الأبحاث، إن من الأدلة المباشرة هو تعيين نوح يلماز، بخبراته ومهاراته الاستخباراتية ورؤيته السياسية، تعيينه سفيراً في دمشق، سفيراً مفوضاً، أي يتمتع بصلاحيات خاصة تفوق صلاحيات سفير، ثم تكليفه كمبعوث خاص لوزير الخارجية هاكان فيدان - رئيس المخابرات سابقاً - وأن تعيينه هذا هو إجراء سياسي ميداني يدل بشكل واضح على أن سورية بالنسبة إلى تركيا هي جبهة عمل جيوسياسي ساخنة، مفتوحة ومفعّلة، وهي جبهة وضمنها عدة محاور اشتباك، وقد يكون اشتباكاً بارداً، ولكن خططه محبوكة ونتائجه حاسمة!! ألهذا الحد؟ نعم، ومن أهم المحاور:

1. مسألة كوردستان ومشروعها، ونحن هنا نتفق بشكل كامل مع تركيا وخططها وأهدافها، وتتطابق مصالحنا تماماً، فتركيا أفضل وأصدق وأقوى شريك وحليف.
2. إسرائيل وتغوّلها وغطرستها ومشاريعها التوسعية، وتركيا هي العدو الراهن الأول لإسرائيل، وتركيا تتناقض وتتنافس مع إسرائيل وغطرستها، ومشاريع إسرائيل وخططها هي معادية لتركيا ولأمنها القومي والاستراتيجي من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية، وبالطبع ستكون تركيا ضد التغوّل والاعتداء والتوسع الإسرائيلي داخل سورية، لأن هذا هو بداية ورأس حربة لأي مواجهة ضد تركيا، وأي تقدم إسرائيلي فهو رأس جسر للوصول إلى تهديد تركيا، وهناك ناحية مهمة استجدّت، وهي أنه رغم أنها إسرائيل بنشأتها ووظيفتها المعروفة، فإن الأمريكيين، وبسبب مصالحهم ومن أجلها، فإنهم قريبون إلى جانب تركيا أكثر من قربهم إلى جانب إسرائيل ومشاريعها، وهذا كله بمحصّلته يصب في صالحنا.
3. عمليات وخطط التوازن مع الدول العربية، وهذا وإن بدا لبعضهم معقداً ومثيراً للريبة والتخوف، إلا أنه في الواقع أمر طبيعي يتعلق بتوازنات وتجاذبات وتحالفات الشرق الأوسط الجديد باتساعه، وإن أهمية تركيا ومكانتها في الناتو تمنح قوة وتوازناً للجميع، وتجعل الخطط والتوجهات أوسع نطاقاً وأعلى سقفاً وأكثر نضجاً.
4. الجوانب الاقتصادية الاستراتيجية، مثل قضايا ومشاريع النقل البري التجاري لربط آسيا مع أوروبا، وكذلك المشاريع المستقبلية لخطوط أنابيب نقل النفط والغاز العربي إلى أوروبا، ومسائل التنقيب واستخراج النفط في حوض شرقي المتوسط، إضافة إلى مسائل الاستثمار في سورية وإعادة الإعمار والبناء، وإن تركيا في كل ما تم ذكره هي شريك مربح ومفيد، ومصالح تركيا لا تتناقص وتتعارض مع مصالحنا، بل هناك تكامل.
5. الجوانب الثقافية، ودون الشرح والتوسع، فإننا نتلاقى مع تركيا وتوجهاتها أكثر من تعارضنا معها، وهي تحتاج تعاوننا وتشاركنا معها أكثر من التنافس والتصادم، ولعل أخطر نقطة قد تكون استغلال تركيا لورقة مكوّن التركمان، ولكن مع ذلك فإن نفعها أكثر من ضررها، لأنه يمكن استخدامها للتوازن مع المكونات والإثنيات الأخرى، وهي بحكم حيثياتها بسقف وإطار محدودين.

إننا نؤكد بأن تركيا لاعب قوي في المسائل والقضايا السورية - ولا نقول الساحة السورية - وإننا نتلاقى معها في المصالح، ونكرر تأكيدنا على المصالح وما تقتضيها.

سوريا: أزمة عدالة أم امتحان ثقة؟

صفوان جمو

> العدالة الانتقالية ليست عملية للانتقام من مرحلة سابقة، ولا محاكمات هدفها إرضاء جمهور سياسي. جوهرها أن يعرف السوريون أن القانون أصبح أعلى من الأشخاص والقوى والجماعات.

لم تعد العدالة الانتقالية في سوريا فكرة مؤجلة إلى مرحلة لاحقة، بل أصبحت واحدة من الاختبارات اليومية التي تواجه الدولة الجديدة. فكل حادثة قتل، وكل اعتقال، وكل انتهاك، تعيد طرح السؤال نفسه: هل تستطيع سوريا أن تبني عدالة، أم أن الحسابات السياسية والجغرافية والهوياتية ستظل تحدد من يحاسب ومن ينتظر؟

هذا السؤال يزداد إلحاحاً مع التطورات الأخيرة. ففي الأيام الماضية عادت التوترات بين العرب والأكراد إلى الواجهة في عين العرب «كوباني»، بعد حادثة قتل أشعلت توتراً بين أبناء المكونين، قبل أن تتطور الأحداث إلى اضطرابات داخل أحد السجون، انتهت بحريق ومقتل سبعة أشخاص على الأقل، نقلاً عن الإعلام الرسمي السوري. وأعلنت وزارة الداخلية فتح تحقيق في ملابسات الحريق.

قد تبدو الحادثة في ظاهرها حادثاً أمنياً محدوداً، لكنها في الحقيقة تكشف هشاشة أعمق. فبعد سنوات من الحرب والانقسام وسنوات طويلة من سلطات الأمر الواقع، لم تعد العلاقة بين المكونات السورية مسألة أمنية فقط. إنها أيضاً مسألة ثقة. وحين تقع جريمة جديدة، فإن الناس لا ينظرون إليها باعتبارها حادثاً منفصلاً، بل يضعونها مباشرة في ذاكرة طويلة من الخوف والاتهامات والتمييز والانتقام.

هنا تحديداً تظهر أهمية العدالة الانتقالية.

العدالة الانتقالية ليست عملية للانتقام من مرحلة سابقة، ولا محاكمات هدفها إرضاء جمهور سياسي. جوهرها أن يعرف السوريون أن القانون أصبح أعلى من الأشخاص والقوى والجماعات، وأن الجريمة لا تتغير طبيعتها بتغير هوية مرتكبها.

ومن الإنصاف القول إن ما بدأته الدولة السورية من محاكمات يحمل جوانب إيجابية مهمة. مجرد انتقال بعض الملفات من دائرة الاتهام السياسي والإعلامي إلى القضاء يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. فالمحاكمة، حتى لو كانت بطيئة، أفضل من الانتقام في الشوارع، والتحقيق القضائي أفضل من الأحكام التي تصدرها الجماعات المسلحة أو الرأي العام.

لكن الإيجابية لا تعني أن المسار أصبح مكتملاً.

هناك شعور متزايد لدى قطاعات من السوريين بأن العدالة تتحرك ببطء شديد، وأنها لم تصل بعد إلى جميع الملفات التي تنتظرها عائلات الضحايا. وهذا البطء مفهوم جزئياً، لأن سوريا لا تتعامل مع حوادث منفردة، وإنما مع إرث هائل من الجرائم التي ارتكبت على مدى سنوات، وتحتاج إلى أدلة وشهادات وتحقيقات ومسؤوليات فردية.

السوري يريد أن يعرف: من يحاكم؟ وعلى أي أساس؟ ومتى تصل الملفات الأخرى إلى القضاء؟ وهل تشمل العدالة كل الانتهاكات أم أن هناك خطوطاً سياسية لا تستطيع الاقتراب منها؟

وهنا تأتي القضية الأكثر حساسية: الانتقائية.

إذا كانت العدالة ستلاحق جرائم النظام السابق، فهذا أمر طبيعي وضروري. لكن العدالة التي تستحق اسمها لا يمكن أن تتوقف عند هذه الجرائم. فكل من ارتكب انتهاكاً بحق المدنيين يجب أن يكون قابلاً للمساءلة، أياً كان علمه أو رايته أو انتماؤه السياسي أو القومي.

وهذا ينطبق على الانتهاكات التي ارتكبت في مناطق الجزيرة السورية، سواء ارتبطت بقوات «قسد»، أو بتشكيلات عشائرية، أو بأي جماعة مسلحة أخرى.

لا يعني ذلك وضع الجميع في سلة واحدة. وليس من العدل مساواة الجرائم المختلفة في حجمها وطبيعتها. لكن المبدأ بسيط: المسؤولية فردية، والدليل هو الذي يحدد الجاني، وليس الانتماء.

وهذا المبدأ يصبح أكثر أهمية في العلاقة بين العرب والأكراد.

فالأكراد السوريون جزء أصيل من المجتمع السوري، ولهم حقوق ثقافية وسياسية ومدنية لا ينبغي أن تكون موضع مساومة. وفي المقابل، فإن سكان دير الزور والرقة والمناطق العربية في الجزيرة لهم أيضاً حقهم في إدارة شؤونهم وفي الأمن والتمثيل والعدالة. المشكلة تبدأ عندما تتحول حقوق مكون إلى سلطة على مكون آخر، أو عندما تتحول مظالم الماضي إلى مبرر لمظالم جديدة.

الأحداث الأخيرة في كوباني تقدم إنذاراً مبكراً بأن الجرح لم يلتئم بعد.

وإذا كانت الدولة تريد فعلاً إنهاء مرحلة الانقسامات، فإن الرد لا يكون فقط بإرسال قوات الأمن أو فرض الهدوء. الأمن ضروري، لكنه لا يصنع المصالحة وحده. المطلوب تحقيق شفاف، ومعرفة الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين، وحماية الضحايا، ومنع تحول الجريمة إلى مناسبة للانتقام الجماعي.

سوريا تحتاج إلى أن تثبت أن الدولة الجديدة لا تنتقم من خصومها، لكنها أيضاً لا تحمي حلفاءها. وهذه ربما أصعب معادلات المرحلة المقبلة.

فالعدالة الانتقالية الناجحة لا تعني أن يخرج الجميع من قاعة المحكمة راضين، وإنما أن يخرجوا مقتنعين بأن المحكمة كانت مستقلة، وأن الأدلة هي التي حكمت، وأن القانون لم يسأل الجاني: من أنت؟ بل ماذا فعلت؟

قد تتأخر العدالة، لكن لا يجوز أن تختفي. وقد يكون بناء القضاء والتحقيقات بطيئاً، لكن يجب أن يكون الاتجاه واضحاً. والأهم أن يشعر السوري، أياً كان انتماؤه، بأن الدولة تقف إلى جانبه عندما يكون ضحية، ولا تقف إلى جانب الجاني لأنه قريب منها.

لقد أنهكت الحرب السوريين ليس فقط بالقتل والدمار، وإنما أيضاً بانهيار الثقة. ولذلك فإن العدالة الانتقالية ليست ملفاً قضائياً فحسب؛ إنها محاولة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وبين السوري والسوري.

وإذا نجحت سوريا في هذه المهمة، فقد تتحول المحاكمات من عبء على المرحلة الانتقالية إلى أحد أهم جسورها نحو المستقبل.

أما إذا أصبحت العدالة انتقائية، فسوف تبقى الذاكرة مفتوحة، وستظل كل حادثة جديدة قابلة لإعادة إنتاج صراعات الماضي.

سوريا الجديدة لا تحتاج إلى عدالة تنتصر لطرف، بل إلى عدالة تنتصر للقانون.

قسد وعملية الاندماج

هيثم الصديان

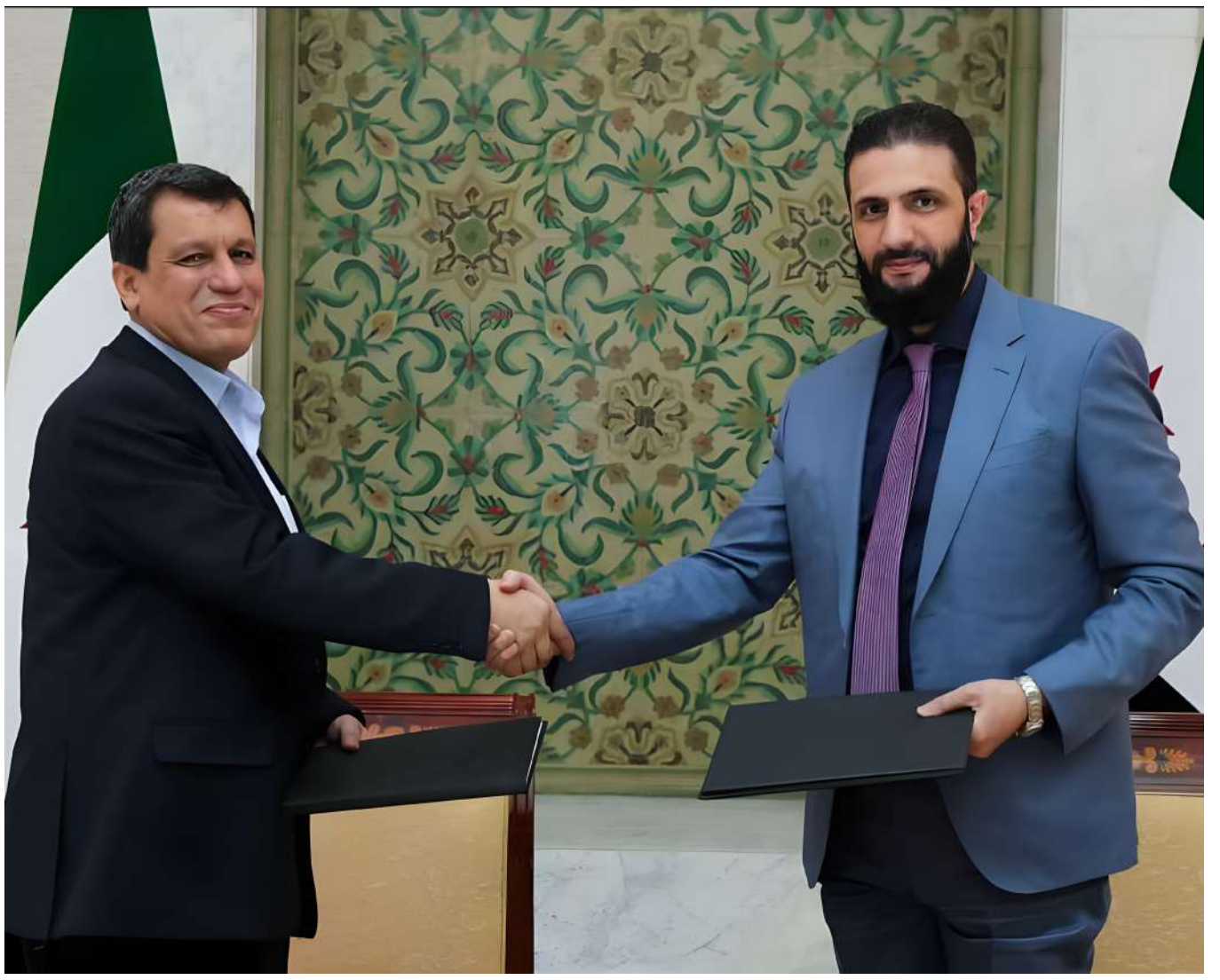

لم يكن يوم الثامن من سبتمبر، سنة 2024 يوم سقوط نظام الأسد، بقدر ما كان تاريخاً لتحدّيات جديدة ستواجه الدولة السورية وسلطتها المظفّرة بكبرياء التحرير. لقد كان بداية أكثر منه نهاية. بداية عهد جديد، وبداية دولة جديدة، وبداية أمل جديد ببلد يولد من جديد، من ركام المآسي والدمار.

هذه البداية كانت في الحين ذاته تفتح باب المستقبل على تحديات ومسؤوليات جديدة. وكان أوّل هذه التحديات يتجسّد في حفظ الأمن وعصمة دماء الناس من حالات انتقام وتصفية حسابات خارج إطار الدولة والقانون. ثم هناك معضلة المعيشة والاقتصاد. وأخيراً مسألة توحيد البلد وبسط سيطرة الدولة على كامل تراب الوطن.

هذه ثلاثة تحديات رئيسة وملحة أكثر من غيرها حينها. وهي قضايا متشابكة مرتبطة برباط سببي جامع. ولقد بدأت التحديات الثلاثة بداية متعثّرة إلى درجة ما؛ وهو تعثّر بعوامل مشتركة، بعضها يقع على عاتق السلطة، وبعضها الآخر كان بسبب القوى الأخرى وارتباطاتها السياسية وحساباتها الداخلية والخارجية وعلاقتها بسلطة دمشق.

لقد استطاعت الدولة بسط سيطرتها على مدن الساحل، وتمكنت من إحباط عملية عسكرية شبه انقلابية أو انفصالية، إحباط كانت تكلفته مجازر جديدة بحق أبناء من هذا الوطن الذي ظنّ أهله أنهم انتهوا من عهد المجازر. ثم حصلت مشكلة مستجدّة في السويداء وحاولت بعض القوى الداخلية في المدينة مقاومة دخول قوى الأمن التابع للدولة إلى المدينة، فحصل ما حصل من مجازر وانتهاكات مجددة، وتدخل العدو الإسرائيلي ضد الدولة لمنعها من دخول المدينة تحت ذريعة حماية أهلها السوريّين.

وجاءت مشكلة انضمام مدن الجزيرة السورية إلى الدولة الجديدة؛ فقد رفضت قوات قسد أوّل الأمر الدخول الطوعيّ، وجرت مفاوضات برعاية دولية وإلحاح إقليمي وضغط على الطرفين، انتهى بمناوشات هنا وهناك، ثم الاتفاق على اندماج قسد في وزارات الدولة ومؤسساتها، مع منح بعض قاداتها مناصب معتبرة في وزارتي الدفاع والداخلية وفي مؤسسات الدولة الأخرى ضمن محافظة الحسكة.

لكن هذا الاندماج ما يزال هشّاً غير مبنيّ على أسس وطنية مشتركة وعلى ثقة حقيقية متينة متبادلة بين الطرفين. وهذا يطرح تساؤلاً ملحّاً خاصّاً حول ماهيّة الأسباب التي تقف عائقاً أمام الوحدة الوطنية عامة وبين قسد واندماجها في مؤسسات الدولة خاصّة؟

ويمكن أن نجمل هذه الأسباب في هذه المحدّدات الرئيسة التالية:

أوّل هذه الأسباب يكمن في غياب مفهوم الدولة في الوعي السوري الجمعي لأبناء هذا الوطن ومكوّناته. وهذا سبب قلّما يُلتفت إليه أو يُتنبّه له؛ وذلك لأنه سبب فلسفي تربوي عصي على التحديد والإمساك به قبل أن يكون سبباً سياسياً ظاهراً. فدول المنطقة، ما عدا مصر وتركيا وإيران، ما تزال لم تبلغ مستوى الاكتمال المفهومي التصوري الوجداني لمفهوم الدولة في وعي شعوبها ولم تصل درجة الإشباع الذهني لمفهوم المواطنة لدى أهلها وفي وجدانهم.

ما تزال الذهنية الطائفية والعرقية بهوياتها الضيقة والقاتلة - كما سماها أمين معلوف - هي المسيطرة على الفكر السياسي والعواطف والمخيال والذاكرة الجمعية لأبناء هذا الوطن. وهي ذهنية تغذيها المصالح السياسية وارتباطاتها الجدلية.

يضاف إلى ذلك ويغذّيه تدخّلات الدول الإقليمية والدولية في صراعات جيواستراتيجية على موقع هذا البلد جغرافياً وعلى مكانته السياسية وارتباطاته التاريخية.

> ما تزال الذهنية الطائفية والعرقية بهوياتها الضيقة والقاتلة هي المسيطرة على الفكر السياسي والعواطف والمخيال والذاكرة الجمعية لأبناء هذا الوطن.

ثم يوجد سبب آخر مرتبط بهوية السلطة وبرنامجها المتوهّم في تصوّر القوى السورية الأخرى، السياسية منها والعسكرية. ويبدو، من جهة أخرى، أنّ السلطة - حقّاً - تتّجه نحو سيطرة مطلقة على مفاصل الدولة مع ترك حيز هامشي للقوى الأخرى، أي هي بعيدة عن المشاركة السياسية الحقّة.

وأخيراً ثمة رصيد فاجع من الانتهاكات من معظم هذه القوى بحق شعب هذا البلد وخيراته، وهو رصيد يفقدها المقدار الكافي من شرعية الوجود والحكم..

لكن، يبقى الأهم والأولى هو عدم قبول دعوى التماهي بين القوى السياسية والعسكرية من جهة، وبين مكونات شعب هذا الوطن؛ فهو بالرغم من تجاذبات قواه وأحزابه لكنّ الشارع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عوامل جمع ووحدة أبناء هذا الوطن، وحدة تنتقل من الوجود بالقوة - كما يقال في علم المنطق - إلى الوجود بالفعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إذن، يمكن القول إن الوحدة الوطنية ما تزال بعيدة المنال في الذهنية التي تحرك هذه القوى الموجودة على الأرض والمتحكمة بالمشهد السوري أو بجزء منه.

فنحن - السوريين - بحاجة إلى خلق عملية سياسية حقيقية، تزيل ركام السنوات الماضية وما سبقها من حقب سياسية تهميشية، وتعيد الحياة إلى مفهوم الدولة ومفهوم المواطنة، وبحاجة، كذلك، إلى مراجعات فكرية واجتماعية وتربوية وسياسية، تجريها جميع هذه القوى المتحكمة بالمشهد السوري، وتمتد لتشمل القوى المدنية الفاعلة فيه.

وهذا يحتاج إلى تظافر جهود نخب هذا البلد السياسية والثقافية وما يتبعها أو يتصل بها من مؤسسات اجتماعية وتربوية وعلمية. والأهم أن هذا كله لا بد فيه من مباركة إقليمية صادقة، ولا يُعوّل في هذا إلا على الدول العربية وخاصة مصر حين تكون بعيدة عن أجندات التجاذبات الإقليمية المتضاربة.

اتفاق دمشق و«قسد»: بداية مرحلة أم نهاية نفوذ؟

أكرم حسين

دخل الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات «قسد» مرحلة الاختبار الفعلي، بعد حلّ «قسد» كقوة عسكرية مستقلة والإعلان عن دمجها في الجيش السوري، بالتوازي مع تعيين مظلوم عبدي مستشاراً للرئاسة، والحديث عن انتقال إلهام أحمد إلى البرلمان، وتُشير هذه التطورات إلى تحوّل مهم في طبيعة العلاقة، من إدارة النفوذ عبر القوة العسكرية إلى محاولة بناء علاقة جديدة داخل مؤسسات الدولة. غير أن نجاح هذا الانتقال سيبقى مرتبطاً بمدى القدرة على تجاوز العقبات العسكرية والسياسية والتنظيمية التي ترافق عملية الدمج.

من الناحية الاستراتيجية، قد تبدو فرص استمرار الاتفاق أكبر من فرص انهياره، في ضوء التحولات التي طرأت على موازين القوى والظروف السورية والإقليمية. فدمشق تُريد استعادة القرار العسكري والسياسي والمالي وتوحيده ضمن مؤسسات الدولة، في حين تدرك قيادة «قسد» أن الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال سنوات الحرب لن يكون ممكناً إلى ما لا نهاية من خلال قوة عسكرية مستقلة، ومن هذه الزاوية، فإن انتقال مظلوم عبدي إلى موقع استشاري في مؤسسة الرئاسة يحمل دلالة سياسية تتجاوز الجانب الشخصي، باعتباره مؤشراً على محاولة دمج جزء من النفوذ الذي راكمته «قسد» ضمن بنية الدولة الجديدة.

لكن العقدة الأصعب قد تكون داخل «قسد» والمؤسسات المرتبطة بها، حيث تُوجد كتلة قد تخشى أن يؤدي الدمج إلى فقدان نفوذ وبنية تنظيمية تشكلت خلال سنوات الصراع، وقد تظهر انعكاسات هذا التخوف في بعض المواقف والأحداث. لذلك، فإن التحدي أمام قيادة «قسد» لا يقتصر على التفاهم مع دمشق، بل يشمل أيضاً توحيد القرار الداخلي، وضمان الالتزام بالاتفاق، ومنع وجود قوى قادرة على تعطيله أو الالتفاف عليه.

في المقابل، تقع على عاتق الدولة السورية مسؤولية أساسية في إنجاح الاتفاق. فلا يمكن مطالبة الكرد بالانتقال إلى منطق الدولة، في الوقت الذي تسمح فيه السلطات بوجود قوى اجتماعية أو عشائرية تتصرف خارج القانون أو تُمارس التحريض ضد مكوّن سوري. فالانتقال إلى دولة المؤسسات يفترض احتكار الدولة للسلاح واستخدام القوة، وضبط مؤسساتها المحلية، ومنع أي اعتداء أو تهديد على أساس قومي أوديني أو مناطقي.

كما أن تجريم خطاب الكراهية والتحريض، والتحقيق في الانتهاكات التي وقعت ومحاسبة مرتكبيها، أياً كانت هويتهم أو الجهة التي ينتمون إليها، يُمثلان شرطاً أساسياً لبناء الثقة. فالعدالة المتساوية ليست تفصيلاً هامشياً في الاتفاق، وإنما أحد شروط استمراره وتحوله إلى تسوية سياسية مستقرة.

> تدرك قيادة «قسد» أن الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال سنوات الحرب لن يكون ممكناً إلى ما لا نهاية من خلال قوة عسكرية مستقلة.

ومن الخطأ أن تنظر دمشق إلى الاتفاق من زاوية أمنية وعسكرية فقط. فالدمج العسكري لا يُنهي القضية الكردية، كما أن إنهاء «قسد» كقوة عسكرية مستقلة لا يعني انتهاء المطالب السياسية للكرد. وإذا أرادت الحكومة الانتقالية الوصول إلى تسوية مستقرة ودائمة، فعليها معالجة الملفات المرتبطة بالحقوق الدستورية، واللغة والتعليم والثقافة، واللامركزية، والمشاركة السياسية، والتنمية المتوازنة، وغيرها من القضايا التي تشكل جوهر القضية الكردية في سوريا.

وكلما تحولت هذه المطالب من مطالب سياسية إلى حقوق قانونية ودستورية ومؤسساتية، أصبح التخلي عن السلاح أكثر قابلية للاستمرار، وأصبحت عملية الدمج أكثر استقراراً وأقل عرضة للانتكاس.

من هنا تبرز مسؤولية القوى السياسية الكردية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الكردي، في تحويل المطالب الكردية إلى قضايا وطنية سورية قابلة للتفاوض والتثبيت الدستوري، وعدم اختزال القضية الكردية في العلاقة بين دمشق و«قسد» وحدهما، وعليه، أرجّح أن يصمد جوهر اتفاق دمشق و«قسد»، لكن تنفيذه سيواجه تحديات جدية، وقد يكون الطريق أمامه طويلاً ومعقداً، وسيبقى نجاحه، في تقديري، مرهوناً بعدة شروط أساسية: وجود حد أدنى من التوافق الكردي حول مسار الاندماج، وامتلاك دمشق إرادة حقيقية لبناء دولة تتسع لجميع مكوناتها، وتطبيق القانون بصورة متساوية على الجميع، وتجريم التحريض والكراهية ومحاسبة المعتدين، إلى جانب توفير ضمانات سياسية ودستورية تمنع العودة إلى سياسات الإقصاء والتهميش.

لقد تغيّرت طبيعة التوازنات. فلم يعد الرهان على امتلاك القوة العسكرية وحدها قادراً على إنتاج حل دائم، وإنما أصبح التحدي يتمثل في تحويل القوة والنفوذ اللذين راكمهما الكرد خلال سنوات الحرب إلى حقوق سياسية ودستورية ومؤسساتية ثابتة داخل الدولة السورية.

وبهذا المعنى، يمكن أن يكون دمج «قسد» بداية مرحلة جديدة في مسار القضية الكردية في سوريا، وليس نهايتها، ونجاح هذه المرحلة يحتاج إلى ما هو أبعد من الترتيبات العسكرية والأمنية: يحتاج إلى مؤتمر وطني حقيقي، وإلى عقد اجتماعي جديد بين مختلف مكونات المجتمع السوري، وإلى دستور يضمن الحقوق والحريات ويكرّس مبدأ المواطنة المتساوية، وإلى دولة قادرة على تطبيق القانون على الجميع.

أمّا إذا فشل هذا المسار، فإن أسباب الصراع ستبقى قائمة، حتى لو تغيّرت أدواته وأشكاله.

السوريون في ألمانيا..

كيف تسوّق سوريا نفسها للشركات الأوروبية؟

خالد المحمد

لا يكفي أن تمتلك سوريا فرصاً استثمارية حتى تصل إليها الشركات الأوروبية. فالمنافسة على رأس المال تبدأ من القدرة على تقديم البلد بوصفه سوقاً وشريكاً ومجالاً للإنتاج، لا مجرد ساحة تحتاج إلى إعادة الإعمار. وفي هذا التحول، يرى المهندس فهمي النجار الذي عاش في ألمانيا سنوات طويلة وعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتكنولوجي أن سوريا تمتلك مقومات يمكن تسويقها، وأن السوريين في الخارج قادرون على لعب دور أساسي في فتح الأبواب أمام الشركات الأوروبية.

حمص.. الموقع يتحول إلى فرصة:

يضع النجار الموقع الجغرافي لحمص في مقدمة عناصر القوة التي يمكن للمدينة استثمارها، معتبراً أن وجودها في وسط سوريا يمنحها ميزة تتجاوز حدود المحافظة.

ويقول: «بالنسبة إلى موقع حمص الجغرافي، أي في وسط سوريا، إذا استطاعت أن تسوّق نفسها فسيكون لها شأن كبير، ويمكن أن تحصل على كثير من العطاءات المطلوبة من سوريا بسبب هذا الموقع».

ولا يعني ذلك أن الموقع وحده يكفي لجذب الاستثمار، لكنه يمنح المدينة ورقة اقتصادية مهمة إذا أحسنت تقديمها وربطها بالمشاريع المناسبة. فالموقع يمكن أن يصبح أساساً لمشاريع تخدم مناطق سورية متعددة، وتمنح حمص دوراً أكبر في الاقتصاد الوطني.

من قائمة المشاريع إلى تسويق الفرص:

يرى النجار أن سوريا بدأت خطوة مهمة من خلال مبادرة هيئة الاستثمار السورية التي جمعت المشاريع والفرص الاستثمارية وعرضتها، واصفاً إياها بأنها «مبادرة جيدة جداً»، ومتمنياً أن تكون «فاتحة خير».

أهمية هذه الخطوة، وفق هذه الرؤية، أن المستثمر يحتاج إلى فرصة محددة يستطيع دراستها، لا إلى دعوة عامة للاستثمار. ولذلك فإن عرض المشاريع بصورة منظمة، وتحديد مواقعها وقطاعاتها واحتياجاتها، يمكن أن يجعل التواصل مع المستثمرين أكثر فاعلية.

وهنا تتحول مهمة التسويق من مجرد التعريف بسوريا إلى تقديم مشاريع قابلة للدراسة، ثم إيصالها إلى الشركات التي تمتلك الخبرة والقدرة على تنفيذها.

السوريون.. قناة للوصول إلى الشركات:

يرى النجار أن السوريين المقيمين في ألمانيا يمتلكون ميزة يصعب تعويضها، لأن كثيراً منهم يعملون داخل الشركات والمؤسسات الألمانية، ويعرفون طبيعة عملها واحتياجاتها.

ويشير إلى السوريين العاملين في «مستشفيات أو مكاتب أو جهات صناعية»، معتبراً أن عودتهم للمشاركة في إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد يمكن أن تفتح مجالاً واسعاً للتعاون.

ومن هنا، لا تنحصر مساهمة السوري في الخارج في رأس المال؛ فقد تكون قيمته في معرفته بالشركة التي يعمل فيها، وعلاقاته المهنية، وقدرته على تعريفها بفرصة سورية.

تجربة تركيا.. حين تتحول الهجرة إلى معرفة:

يستند النجار إلى التجربة التركية في ألمانيا بوصفها نموذجاً يمكن الاستفادة منه. فوجود أعداد كبيرة من الأتراك في ألمانيا لم يبقَ في إطار الهجرة والعمل، بل ساهم، بحسب رؤيته، في انتقال التكنولوجيا والخبرة إلى تركيا.

ويقول إن الأتراك «جلبوا كثيراً من التكنولوجيا الألمانية إلى تركيا»، ويرى أن استمرار وجود أشخاص يعيشون بين ألمانيا وتركيا أسهم في بناء روابط اقتصادية وتقنية متينة.

> سوريا الجديدة لا تحتاج إلى تسويق نفسها باعتبارها بلداً ينتظر التمويل لإعادة بناء ما دمرته الحرب فقط، بل باعتبارها بلداً يمتلك فرصاً وموقعاً وموارد وسوقاً تحتاج إلى شركاء.

ويعتقد أن السوريين يستطيعون الاستفادة من هذا النموذج، إذا حافظوا على صلاتهم بألمانيا، ونقلوا ما اكتسبوه من معرفة وخبرة إلى بلدهم، بما يفتح المجال أمام «تطور» و«شراكة بين سوريا وألمانيا».

الثقة تبدأ من الداخل:

لكن تسويق سوريا خارجياً لا يمكن أن ينجح من دون تغيير البيئة الداخلية. وعندما سُئل النجار عن الصورة التي ينبغي أن تقدمها سوريا للمستثمر الأوروبي حتى تتحول من بلد يحتاج إلى المساعدة وإعادة الإعمار إلى شريك اقتصادي، جاءت إجابته واضحة: «الاستقرار الداخلي وقوانين استثمارية مشجعة».

ويضيف أن سوريا «ماشية بالطريق الصحيح» في هذا المجال.

وتكتمل هذه الرؤية بما سبق أن شدد عليه النجار بشأن ضرورة تخفيف البيروقراطية وتسهيل الإجراءات، إلى جانب استقرار المنطقة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لأي شركة أجنبية تفكر في استثمار طويل الأمد.

سوريا ورهان أبنائها في الخارج:

لا يرى النجار أن مسؤولية إعادة بناء سوريا تقع على الداخل وحده، بل يلفت إلى انتشار أبنائها في الخليج وأوروبا وأمريكا، وقدرتهم على المساهمة إذا توافرت الرغبة الجدية.

ويقول إن السوريين في الخارج «قادرون على القيام بدور في إعادة إعمار بلدهم وتنشيط الصناعة فيها».

وهكذا تلتقي ميزتان: موقع حمص داخل سوريا، وانتشار أبنائها خارجها. فإذا استطاعت المدينة تحويل موقعها إلى مشاريع، وتمكن أبناؤها من فتح قنوات مع المستثمرين، وأصبحت المؤسسات الاستثمارية قادرة على تنظيم الفرص ومتابعتها، يمكن أن تتحول حمص إلى نموذج للتكامل بين الداخل والاغتراب.

من الإعمار إلى شراكة اقتصادية:

سوريا الجديدة لا تحتاج إلى تسويق نفسها باعتبارها بلداً ينتظر التمويل لإعادة بناء ما دمرته الحرب فقط، بل باعتبارها بلداً يمتلك فرصاً وموقعاً وموارد وسوقاً تحتاج إلى شركاء.

لكن الرسالة الاقتصادية لن تكون مقنعة بالكلمات وحدها؛ فالاستقرار والقوانين والإجراءات والمؤسسات هي التي تمنحها المصداقية.

وقد يكون السوريون في ألمانيا أحد أهم مفاتيح هذه العملية، لأنهم يعرفون البلدين ويستطيعون تحويل المعرفة والعلاقات إلى جسور اقتصادية.

فهل تنجح سوريا في تحويل انتشار أبنائها في أوروبا، وميزات موقع مدنها ومشاريعها، إلى شبكة شراكات تجعل الشركات الأوروبية ترى فيها شريكاً للإنتاج والنمو، لا مجرد بلداً يحتاج إلى إعادة الإعمار؟

الإهداء إلى كل سادٍ يدعو إلى عقوبة الضرب في المدارس.. جيل العصا والفلقة

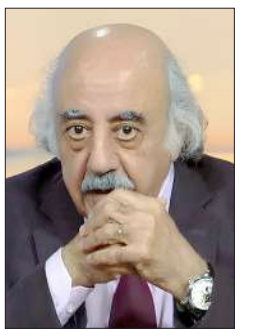

أحمد برقاوي

كان المعلم يقتني دائماً عصا لمعاقبة التلاميذ الأطفال لأي تصرف يصدر عنهم ولا يستسيغه، وكان يقتني ما يسميه القرويون قضيب رمان، وهو غصن رفيع من شجر الرمان، وينهال على أكف المشاغبين، الذين كتب أسماءهم العريف في غياب المعلم عن الصف، أو على أكف من يعتبرهم كسالى. وإذا أراد أن يزيد الألم كثيرا فإنه يضرب التلميذ بالعصا على ظهر كفه.

مدرس في المرحلة الثانوية لمادة الفيزياء والكيمياء، كان يخرج التلميذ إلى أمام السبورة، ويطلب منه أن يكتب معادلة، أو أن يجيب عن السؤال. وإذا لم يعرف ينهال عليه باللطم على خديه، وحصل أن سال دم أحد التلاميذ من أذنه من شدة اللطمات.

كان الوقت عصراً، ومجموعة من أصحاب البيدر والجيران والأطفال يجلسون على كديس القمح، جاءت بصارة من الغجر تضرب بالودع، سألت الأب ما اسمك؟ فأجابها باسم غير اسمه، ونطق ابنه بعفوية اسمه الحقيقي، وظل الأب يضرب الأبن حتى غاب عن الوعي، دون أن ينبري أحد من الجالسين على حمايته.

هددته أمه من النافذة المطلة على الشارع، أنها ستريه ماذا ستفعل به بعد أن يدخل البيت، انتهى من اللعب مع الأطفال، وهجم الليل، وانتظر عند النافذة من الخارج، وحين أيقن بأن أمه قد نامت، تسلل إلى البيت، وكان الجوع قد نال منه، أشعل (البابور - البريموس)، ووضع عليه إبريق الشاي، خالطاً السكر بالماء، وكان في عجلة من أمرة، خوفاً من أن تستيقظ أمه، لأن العقوبة التي تنتظره هي العض دون رحمة.

راح يدفع (الكاز) في البابور لتتقد ناره أكثر، لم يدر بأن الماء الممزوج في السكر قد راح يغلي، ودون أن ينتبه سقط إبريق الشاي على رجليه، احترقت إحدى الرجلين، وانسلخ الجلد عن اللحم، وظل شهراً لا يقوى على المشي، لم ينج أحد من عضات الأم التي تحب أولادها الذكور، وتكره ابنتها مشلولة اليد، كرهاً يزيد من عقوبتها حد اللامعقول.

حصل أن ذهب مع أبيه إلى لبنان لزيارة الأقرباء في عين الحلوة، وفي طريق العودة توقف الأب في شتورا كي يشتري بعضاً من اللباس، اشترى عشرة قمصان، ومثلها من البناطيل، والأحذية، ابنه الطفل ينتظر أن يشتري له الأب لباساً ما، لكنه لم يفعل، وحين رجاه أن يشتري له قميصاً، نهره بعنف لفظي، وأجابه لم يعد لدي مال. هو الآن، على وشك أن يصبح جداً، ومازال يروي الحادثة كأنها حدثت للتو.

الصقيع يجتاح القرية في شتاء قاس، لم تكن هناك وسائل تدفئة تقي التلاميذ شر البرد، ولم يتعرفوا بعد على لبس (الجرابات). لحماية الأقدام من الصقيع، وفي اجتماع الصباح لتحية العلم، أخرج بعض التلاميذ الذين لا تتجاوز أعمارهم التاسعة من العمر، أو أقل وعوقبوا بالفلقة أمام حشد التلاميذ الذين ينفخون على أيديهم لتدفئة أصابعهم ببخار الفم.

هذه حالات من عقوبة الجسد التي كان تنالها أجيال وأجيال على امتداد زمن طويل، ومازال بعضها مستمراً حتى الآن. وأنا شاهد عيان عليها. ناهيك بالعنف المعنوي واللفظي.

لكن الفلقة كانت عقوبة مدرسية، يتعرض لها التلميذ الطفل المشاغب والكسول. والكسول هو الذي جاء إلى الصف صباحاً دون أن يكتب ما يسمى الوظيفة. أو الذي طلب منه المعلم أن يستظهر القصيدة أو الآية ولَم يستطع. أو من استدعاه المعلم إلى السبورة لحل مسألة حسابية وفشل، وقس على ذلك.

الفلقة في المعجم، لمن لا يعلم، هي الخشبة. ثم صارت تعني في المدرسة عقوبة الضرب بالعصا على قفا القدمين. كانت العقوبات المدرسية في المرحلة الابتدائية تتسلسل وفق درجة الجريمة وسادية المعلمة أو المعلم. فهناك الجزاء، والجزاء لا يعني سوى كتابة درس القراءة أو النشيد من عشرة إلى عشرين مرة. وهذا جزاء خفيف لا ينال من كرامة التلميذ. تليه عقوبة الوقوف على رجل واحدة ووجهك إلى الحائط لفترة من الزمن. ثم تأتي عقوبة الصفعة من قبل المعلم، على الوجه وغالباً تتم دون توقع وأنت جالس في المقعد. والأقسى منها عقوبة الضرب على الأكف بعصا مصنوعة لهذا الهدف، وإذا كان المعلم عنفياً جهز عطا رفيعة لإحداث ألم أشد، ويتراوح عدد الضربات من معلم متخلف إلى آخر، وتبعاً لدرجة غضب المعلم وذنب الطالب.

ثم تأتي الفلقة. والفلقة هي أقسى العقوبات المدرسية في المرحلة الابتدائية وغالباً ما تُماس هذه العقوبة بحق تلاميذ الإعدادية. وتُلغى في المرحلة الثانوية، ولكن المدرس في المرحلتين الإعدادية والثانوية يحتفظ بالضرب على الوجه بالكف.

قبل أن أتوقف عند الفلقة، أود أن أشير إلى أن المعلمين كانوا أشد قسوة من المعلمات في تنفيذ العقوبات. وتعود شهرة المعلمين في القرية لا إلى الكفاءة في التعليم والتربية، بل إلى القسوة والعنف اللتين يتمتع بهما.

وكان أهل القرية يحترمون المعلم القاسي على أبنائهم، بل ويطلبون من المدير مزيداً من القسوة على التلاميذ، اعتقاداً منهم بأن القسوة تصنع من التلميذ رجلاً. ولهذا كانوا يأخذون على مدرسة نوى للبنات، وهي مدرسة مختلطة، والتي كانت والدتي مديرتها، بأنها مدرسة ليس فيها الحد الأقصى من العقوبات القاسية التي تصنع الرجال. مع ان القسوة كانت حاضرة في هذه المدرسة، ولما كنا نحن أبناء المديرة وبناتها فلم تمارس بحقنا أية عقوبة جسدية إطلاقاً. وكانت المعلمة تشكوني إلى والدتي التي لم تكترث غالباً بشكواها. والحق إن ظاهرة التمايز في الحق والأعراف والتقاليد بين أبناء المسؤولين وعامة الناس ذهنية متأصلة في عالم العرب. وهي التي تفسر فجور أبناء الحكام وبطانتهم وأقاربهم، وعلى الرغم بأنا لَم نحصل على اعتراف العامة غير أنها - أي العامة - تأخذها بعين الاعتبار في سلوكها مع أبناء مالكي السلطة.

أعود لعقوبة الفلقة لأفض ماهيتها. ماذا تعني الفلقة عقوبةً؟ إن الفلقة ما كانت تتم إلا في مجتمع ذي ذهنية تجيز عقوبة الجسد. فلم يكن أهل القرية يعترضون على عقوبة أبنائهم بهذه الطريقة أو بأي طريقة أخرى.

فالأهل أنفسهم كانوا يعاقبون جسد الأبناء بالضرب، والضرب المبرح أحياناً دون رأفة بالطفولة. فسلطة الأب والأم تقوم على حقهم في الضرب. فيكون الرادع للسلوك غير المرغوب لدى الأبناء الخوف من العقوبة الجسدية.

تتكون بنية الفلقة من العناصر المتشابكة التالية: الذهنية المؤسِسة، المعلم وعصاه، التلميذ المعاقَب، زملاء التلميذ الذين يساعدون المعلم في رفع رجلي زميلهم.

لا شك إن المعلم، هنا في هذه البنية، ذو نزعة سادية، فضرب جسد طفل وفي أي مكان من جسده، لا تتم إلا إذا كان الضارب ذا نزعة سادية. فالمعلم هنا ليس في حالة غضب وثورة، وليس في حالة ثأر وانتقام، إنه في حالة المتعة والتلذذ بممارسة العنف وسماع صراخ الطفل وبكائه. إن العصا بيده تنهال على قدمي الطفل دون أن يعرف متى تنتهي مدة العقوبة. المعلم لم يكتف بممارسة سلطة المعرفة، بل ربما لم يعترف بها من حيث هي سلطة. فالسلطة الحقيقية هي ممارسة العنف الجسدي ضد الطفل.

التلميذ المعاقَب ينزل عن كرسي الفلقة يبكي من شدة الألم، يعود إلى مقعده شبه فاقد للوعي، مجروح الكرامة أمام زملائه، الذين غالباً لا يشاركونه شعوره بالألم والإهانة النفسية، إنه الآن يكره المدرسة ويكره المعلم ويحقد عليه، المعلم بالنسبة له سلطة عنف وليس سلطة معرفة. الطفل هذا أعزل تماماً، فسلطة الأب لا تكترث بسادية المعلم، فالأب يعترف بأن العنف وسيلة تربية، ولا يخطر على باله بأن العنف هو وسيلة ترويض وإخضاع وسلب الكرامة من الطفل. طفل الفلقة هذا تكون في طقوس العنف، ولَم يعد العنف أمراً غريباً عليه. طفل الفلقة سيرث من المعلم السادي صفتين: ممارسة العنف إذا توافرت له الشروط، وعدم الاكتراث بكرامة الآخر، إنه وقد فقد كرامته لم تعد كرامة الآخر تعني له شيئاً.

أما التلاميذ الذين حملهم المعلم السادي على رفع رجلي زميلهم فقد تصرفوا، أيضاً وفق العنف الذي مورس عليهم، إنهم يلعبون مع زميلهم في الحارة، أو في باحة المدرسة، وقد يكون بعضهم جالس إلى جانبه، وها هم يشاركون الأستاذ في ممارسة الإهانة الجسدية. لقد نيل من قيمة الوفاء والحب لصديقهم، ولم يشعروا بتأنيب ضمير، طالما أنهم تصرفوا وفق أمر المعلم. إن عدم شعورهم بالذنب مقدمة للإطاحة بالقيم المعشرية، والطفل المعاقَب في قرارة نفسه، ينتظر اللحظة التي يقوم بها بالمهمة التي قاموا بها.

سيكبر جيل الفلقة، جيل من الغباء العاطفي، فالبنية اللاشعورية القارة في أعماقه هي بنية الفلقة.

جيل الفلقة هذه، وبخاصة من الأصول الريفية، حيث ممارسة هذا العنف أزيد منه في المدينة، سيدخل جزء منه إلى الكليات العسكرية، ضباط وصف ضباط وعساكر وهو يحتفظ بذهنية الفلقة وبنيتها. تحتفظ الكليات العسكرية ومدارسها بطقوس العنف الجسدي وذهنيته، من العقوبات الجسدية الجماعية في الكلية العسكرية إلى العقوبة الفردية، من عقوبة الضابط الأعلى رتبة على الأقل فالأقل، وممارسة ضرب الضباط للجنود لا رادع لها.

لكن هؤلاء لا يكتفون بممارسة العنف داخل مؤسساتهم العسكرية، بل لديهم فائض من السلطة وفضلات من القوة لممارسة العنف على المجتمع المدني، الذي لا يمتلك أي قوة موازية، وبخاصة في دولة تطيح بالقانون المدني.

وكانت الكارثة، بل كارثة الكوارث، أن وصل جيل الفلقة من العسكريين إلى السلطة الحاكمة. يقف على رأس السلطة الحاكمة المعلم السادي، ووراءه عصبية سادية تتوق لممارسة طقوس الفلقة على البشر. العسكريون القرويون من جيل الفلقة يتميزون بالعنف الخالي من الكرامة الذاتية، فهم لا يمارسون العنف دفاعا عن كرامتهم أو كرامة الوطن الذي يحكمونه، بل دفاعاً عن امتلاكهم للعنف بوصفة القوة القادرة على فعل ما تريد. حتى الفساد العلني ليس سوى مظهر من مظاهر القوة. فالإطاحة بالقوانين والأعراف والتقاليد والقيم النبيلة تتم تأسيساً على قوة تنفي سلطة الآخر المعنوية، تلغيه من الوجود.

تخلط لدى جيل الفلقة من المجتمع النظرة إلى عسكري الفلقة بين الخوف والأعجاب، الخوف من القوة، والإعجاب بالقوة. فأجيال الفلقة ليست تلك التي شاهدت الفلقة واختبرتها في المدرسة، وإنما الأسرة هي الأخرى أسرة الفلقة.

وهكذا تكونت البنية النفسية لجيل الفلقة من خليط معقد من المشاعر المتناقضة: المشاعر العنفية، ومشاعر الخنوع، ومشاعر الحقد، والانتقام، ومشاعر الألم، ومشاعر التبجيل، وتقدس القوة. كما تكونت، عند بعضهم مشاعر رد الفعل على طقوس العنف بالعطف والحنان والحب وتجنب العنف.

يا لها من أجيال عاشت في حقل الغباء العاطفي وطقوس المعاقبة للجسد؟ إن جيل الفلقة هو ذاته جيل الهزيمة المصطلح الذي اختاره بشير العظمة عنواناً لكتاب سيرته الذاتية.

أســـــــرار...

زيدان عبد الملك

شـدّني منظره، كان يسـتند إلى جدار وأمامه سلّة فيها بعض بيضات. آلمتني رؤية طفل مشـعّثة فروة رأسه يلتصق به، ويمسك دجاجة حمراء، وعلامات فقر مدقع ترتسم ظلاله على ثيابهما والأحذية المهترئة، وخطوط تجاعيد وجه العجوز تفضـح انتهـاك الأيام وقسـوتها. حـطّ رحاله علـى حافة السـوق ينتظر مَن يسـأله عن الثمن، والنـاس تتجاوزه دونما سؤال، وهو ساهم، عيناه تلاحق المارة وتتفرس بالأحذية التي تبتعد، وشفتاه لا تني عن الحركة، ربما يدعو أن يأتيه من حيث لا يعلم مَـن يبتاع بضاعته عندما زعقـت دراجة نارية قريبة أجفلـت الدجاجة؛ فقفزت متحررة من يـدي الصبي، وقلبت السـلّة وانطلقت تعدو فلحقا بها، وركضا ما بين هرولة رجل متهدم وخفـة يافع غاب عن البصر مختفياً وسـط الجموع. كفّ الشيخ عن ملاحقتهما وهو يلهث، ويمسح عرقه بطرف منديله، ولمّا عجز عن رؤيتهما عاد إلى مكانه ليجد بيضه وقد تكسّر كلّه. فرك كفاً بكف، وطفر الدمع من محجر مقلتيه، وتسـاقطت حبّاته على أخاديد وجنته المتغضنة، مسـحها بأنامـل مرجّفـة وهو يلعـن حظّـه العاثر. تقدّم منه شـاب مواسياً يرغب بتعويضه عمّا فقده، وهمّ بتقديم ورقة نقدية تعادل ثمن ما انكسـر أو تزيد؛ فشـكره بأدب جمّ واعتذر عن قبولها هامساً: يا ولدي رزقنا جميعاً عند علّام الغيوب، وأنت أولى بمالك، ومشـى محنيّ الظهر يتوكأ على عصا معوجّة، ويجرجر قدميه بصعوبة عائداً من حيث أتى ويتمتم بكلمات غير مفهومة ذكّرتني بالشاعر الجاهلي "ذو الإصبع العدواني":

أصبحـتُ شـيخاً أرى الشّـخصين أربعـةً.. والشّـخصَ شخصين لمّا مسّـني الكبرُ

وكنتُ أمشي على رجلين معتدلاً.. فصرتُ أمشي على ما يُنبتُ الشّجرُ

تأوهت أسـفاً لحاله.. إنّه الفقر ـ قُبّـح.. كأنّه كائن رخوي كلّما اقْتُطِع منه جزء جدّد ونما أكثر..

تبعه ذلك الفتى كظلّه، ودفعني الفضول إلى اللحاق بهما علّني أعرف ما وراءهما. مرّ في أزقة الأحياء الشعبية الضيقة والمتربـة، بعضها تعطره مياه الصرف الصحي السـطحية. توقّف عند باب يعلوه الصدأ فناداه: يا عمّ.. التفت نحوه.. ماذا تريد؟ ألديك دجاج للبيع؟ لا، وأنعم النظر فيه.. ألست مَن أراد مساعدتي؟ تفضل.. ودلفا إلى الداخل.

درت على عقبـي أبتغي الرجوع وإذ بالصبي يتأبط الهاربة فقلـت: أتبيعها؟ نعم، تعـالَ معي.. ودخلنـا فتهلّل العجوز لرؤيتنا، جدّي هذا الرّجل سيشتريها، تناولها منه.. أهلاً وسهلاً وأشـار إلى مصطبة عليها حصير.. اجلسـا من فضلكما.. عدم المؤاخذة لا نملك كراسـي، ونادى: الشـاي يا أمّ حمّاد ولم يقبـل اعتذارنا، بينما راحت عيناي تـدوران متفحصة المكان. كوخ خشبي، وقنّ فيه بضع دجاجات، وفسحة ترابية مسوّرة بأحواض مزروعة بالخضراوات والورود ملاصقة للحيطان.

أقبلت أمّ حمّاد تدبّ كسلحفاة، حافية تتلفّع بمئزر تآكله الزمن وتشوّهت حوافه، تحمل كاسات وإبريقاً تفوح منه رائحة عطريّة تطغى على مظاهر البؤس. رحّبت بنا، وسكبت شايها والبسمة تشرق على مبسمها.

تذوّقنا طعماً لذيذاً ممزوجاً ببشاشة الوجوه، وكرم ضيافة، وبسـاطة عيش، وسـماحة نفس كشـفت السـتر عن ترف سـعادة مخبوءة خلف أبواب صفيح لا يعرفها ملّاك القصور العالية، ولا أصحاب السّيارات الفارهة.

> أقبلت أمّ حمّاد تدبّ كسلحفاة، حافية تتلفّع بمئزر تآكله الزمن وتشوّهت حوافه، تحمل كاسات وإبريقاً تفوح منه رائحة عطريّة تطغى على مظاهر البؤس.

ضوء على دراسة: السوريون في تركيا بعد سقوط الأسد بين خيار العودة وتحديات البقاء

أصـدر المركـز العربي لدراسـات سـورية المعاصرة العدد السادس والثلاثون من مجلة قلمون الفصليـة صيـف 2026. وقد احتوى العدد ملفاً رئيسياً حمل العنوان التالي: «السـوريون المهجّـرون قسـرياً وتحديـات العودة: سياقات عملية وقانونية».

الملـف احتـوى دراسـات عديـدة، ونحـن سـنضيئ دراسة الكاتب سـمير العبد الله والتي حملـت العنـوان التالي: «السـوريون في تركيا بعد سـقوط نظام الأسد بين خيار العودة وتحديات البقاء».

يقـول الكاتـب فـي دراسـته: أن انتهـاء النزاعات المسلحة لا يؤدي بالضرورة إلى عودة فوريـة للاجئين، بـل يفتح مرحلـة انتقالية تتداخـل فيها اعتبارات الأمـن وإعادة الإعمار واستعادة سبل العيش مع العوامل المرتبطة بدرجة الاندماج في مجتمعات اللجوء.

ويرى الكاتـب العبد الله «أن قـرار العودة لا يختـزل في التحـولات السياسـية داخل بلد المنشـأ، وإنما يتشـكّل من خـلال تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسسـية والفردية.

إن دراسة العبد الله لا تنطلق من افتراض وجود علاقة مباشـرة بين التحوّل السياسي والعـودة، بـل تتطلـب فهمـاً للتفاعـل بين الأوضاع المستجدة في سورية وبين التحولات التي شـهدتها أحوال السـوريين أنفسهم، خلال سـنوات اللجوء الطويلـة انطلاقاً من ذاك.

إذاً يمكننا القول إننا معنيون بفهم تحليل التحولات التي طرأت على واقع السوريين في تركيـا، وهذا مـا عملت عليه الدراسـة التي نقوم بتسليط الضوء على عنوانها وجوهرها.

التغريبة الفراتية.. نساء دير الزور تحت مجهر التاريخ

نهلة العلي

لا يُعدّ واقع المرأة الفراتية في دير الزور خياراً فرضته على نفسها، بل هو حصيلة مسارات معقدة من التهميش التاريخي، والحروب المتلاحقة، وتنازع القوى السياسية والعسكرية على وجودهن وأدوارهنّ الاجتماعية. لقد وجَدَت المرأة الفراتية نفسها حطباً لجميع معارك المنطقة، ومطالبةً في الوقت ذاته بلملمة شتات العائلات ومصارعة البقاء.

ما مرت به المرأة الفراتية أصبح شهادة تاريخية ممتدة تتجاوز اللحظة السياسية، محاكماً العادات والتغيرات المتعاقبة أمام حكم الزمن. شهادة وجود هي الأكثر دقة ومباشرة لوصف الانتهاكات والمآسي الميدانية (المجازر، النزوح، الاعتقال، الفقد)؛ تُحمّل ظروف الصراع المسلح المسؤولية المباشرة عن الوجع والتهشيم.

تتنوع التحديات التي تجابهها النساء على امتداد جغرافية دير الزور، لتشكل لوحة مركبة من المعاناة الإنسانية والاجتماعية:

أقصى الشرق (الباغوز والسوسة): تعيش العائدات من مخيم الهول وصمة مضاعفة.

فهنّ صريعات رحلات النزوح القسرية، ويواجهن رفضاً مجتمعياً وإقصاءً ذوياً، بينما يتحملن عبء إعالة أطفال «مكتومي القيد» بلا أوراق ثبوتية أو أبناء مجهولي النسب، ليصبح البقاء على قيد الانتظار المرير والعزلة الصامتة هو خيارهن الوحيد تحت وطأة الأحكام المجتمعية الجاهزة.

منطقة الشعيطات (وجع الثكل والترمل): تدفع مئات الأمهات والأرامل (نحو 700 إلى 1000 شهيد) فاتورة المجزرة التي ارتكبها تنظيم «داعش» عام 2014. تحوّلت المرأة هناك إلى معيل تنوء بحملها الأسر المكلومة، وسط جراح مفتوحة تجعل الصدمة الممتدة واقعاً يومياً يُواجَه بقلة الدعم والنسيان.

الريف الوسط (نزوح وضياع)

تجد النازحات من مركز المدينة أنفسهنّ عاجزات وفقدن اسباب العودة الكريمة لغياب الإعمار والخدمات الأساسية في مدينة نسبة الدمار فيها 90 %. وفي الوقت ذاته غير قادرات على التكيف مع البيئة الريفية، ليصبح السعي لإنقاذ اليوميات البسيطة أقصى طموحهن.

الريف الغربي (بين السلطة الأبوية وأجندات السيطرة)

الأعراف الاجتماعية: قيود ثقيلة تُلقي بكل أعباء العمل الزراعي ورعاية المواشي على كاهل المرأة، مقابل تجريدها من أي دور في إدارة القضايا العامة.

الوصمة السياسية والإعلامية: أُجبرت كثير من النساء - تحت الشدة الاقتصادية واختفاء المعيل بسبب الاعتقال أو التجنيد الإجباري - على العمل في المؤسسات المدنية التابعة لـ«قسد»، لكن هذا التواجد كَلّفَهنَّ وصماً مجتمعياً، واستغلالاً إعلامياً كصور استعراضية في مقابلات تلفزيونية، ليواجهن لاحقاً الرفض، ويسقطن في فخ الإقصاء المزدوج والحرمان من العمل.

داخل المدينة (الناجيات والطبقة المثقفة):

الناجيات ومصابات الحرب: تخوض الناجيات من الاعتقال والمصابات بذوي الإعاقة معركة «رفض الأقارب والأزواج»، إلى جانب ثقل رعاية الأطفال والأسرة.

المثقفات والموظفات: يُواجهن وصمة التخوين واتهامات الانتماء لـ «فلول النظام السابق»، مما دفع ببعضهن للنزوح إلى العزلة والانكفاء في المنازل خوفاً من الانتقام.

كما أن التضييق الموروث والخوف الساكن في النفوس أفقدهن القدرة على تحويل الشهادات الأكاديمية إلى تجارب عمل ونشاط سياسي حقيقي.

العائدات من الاغتراب: تصطدم العائدات بعد سنوات طويلة بواقع متهالك خدماتياً واقتصادياً، إلى جانب فجوة قيمية واجتماعية حالت دون اندماج أطفالهن، وسببت شرخاً في نسيجهن العائلي بعد سنوات الفراق.

من التهميش الميداني إلى الإقصاء السيادي

رغم هذه التحولات العميقة ورغم التفاؤل الذي أبداه كادر واسع من النساء تجاه مرحلة الإدارة الجديدة والتغيير السياسي للوصول إلى الإنصاف، إلا أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال.

فقد بقيت أشكال التمثيل السياسي للمرأة الفراتية شكليّة وضعيفة، وباءت محاولات الوصول الفعلي إلى البرلمان السوري والمحافل الوطنية السياسية بالتحجيم أو الفشل.

استمر التعامل مع قضايا المرأة كملف هامشي يُستدعى فقط لإكمال النصاب أو كواجهة إعلامية، دون منحها القوة الحقيقية وصوت القرار الشجاع لتغيير واقعها، لتظل المرآة الفراتية بين فكي تهميش المجتمع وتهشيم الصراعات السياسية.

الطفلة جنى حذيفة سفان موهبة تعلن عن نفسها مبكراً

جنى طفلة فراتية ولدت في دير الزور وهي الآن تبلغ من العمر أحد عشر عاماً.

اكتشفت أسرة جنى ميلها إلى الرسم وهي في الخامسة من عمرها.. فالموهبة الفنية عطاء من الخالق تبقى تحرّض مخيلة صاحبها وتدفعه للتعبير عن الأشياء والأمكنة التي يعيش في واقعها.. هذا الاكتشاف دفع أسرتها إلى احتضان موهبتها ودعمها وتشجيعها.

هنا بعض صور لوحات رسمتها الطفلة جنى حذيفة سفان.

لسا في

يوماً بعد يوم تضيق الحياة بالناس، فالهموم اليومية ومشاق تأمين كفاف اليوم تخفض سقف التوقعات، أو لنقل تجعلها ليست بالارتفاع المأمول. لكن ما يجعلك تشعر بنوع من الإعجاب بذلك المدعو «مواطن» أنه مصرّ على أن يحلم دون أن يشعر بأنه يركض في سباقٍ لا خط نهاية له. يخطط، يبني، يتزوج، ينجب، يسمّي أولاده: سعيد، أمل، هناء... كأنه يصرّ على إغاظة الواقع، رغم أن كل شيء ضده، ومع ذلك ينهض كل صباح ويقول: «لسّا في أمل»... حتى لو كان الأمل نفسه واقفاً في طابور.

فوتو كوبي

تخرج للشارع فترى نفس الخطوات الثقيلة، نفس النظرة التائهة: موظفٌ متوجهٌ لوظيفته وهو محنيّ الظهر، يداه متدليتان، يمشي وهو مطرقٌ في الأرض. سيدةٌ خمسينية ترتدي ملابس ريفية (راكور) تفترش الأرض، وبجانبها بعض عبوات مكشوفة تحتوي على: كم كيس حشائش، لبنة، جبنة، قريشة... رغم أن العارف يدرك أنها مصنوعة من حليب بودرة، لكنها تخلف أغلظ الإيمان أنها بلدية. سيدات ورجال... أطفال يركضون باتجاهك يحملون ربطات خبز ليقنعوك بأنها «تازة».

نفس المشهد المتكرر: أصبح الصباح نسخةً مطابقةً للأمس، تختلف الشخصيات والموديلات لكنها متشابهة: وجوهٌ شاحبة، عيونٌ غائرة، حزنٌ دفين، أوجاعٌ مزمنة... وكأنها ماركةٌ لمنتج شركة واحدة مغلّفة بعبوة باهتة الألوان منتهية الصلاحية، عنوانها: «التعاسة».

بكل ثقة

عندما استلقى ممدداً جسده على الـ«شيزلونغ» في عيادة الطبيب النفسي، أغمض عينيه ووضع يده على صدره وبدأ يتمتم، قبل أن يستفيق على صوت الطبيب الذي جلس على كرسيٍّ بجانبه: خير... شو صاير معك؟ فأخبره أنه يخرج من الصباح الباكر لتلقيط رزقه، وعند الثالثة والنصف يستقل السرفيس ليلتحق بعمله الثاني حتى السابعة، يأكل خلالها صندويشة فلافل بينما هو متوجهٌ إلى عمله الثالث كحارس ليلي حتى الثالثة صباحاً، يعقل بعدها مشياً على الأقدام عائداً لمنزله، وقبل أن يخلد للنومٍ ساعاتٍ قليلة قبل الانطلاق مجدداً لدورة الحياة، يسأل نفسه: أنا مين؟ دون أن يجد إجابة، لذلك جئتُ لك كونك مختصاً نفسياً لأسألك: أنا مين؟

فابتسم الطبيب قائلاً: شخصٌ بهذا الصبر والجلد والهمة... فيني قول بكل ثقة علمية وطبية وسياسية واجتماعية: أنت سوبرمان.

غير سالك

قبل عقودٍ خلت، كان الحصول على البروفيه (الإعدادية) والبكالوريا بمثابة حدثٍ تاريخي يرخي بظلاله على العائلة والحي الذي يسكن فيه من ابتسم له الحظ ونال تلك الشهادة، على اعتبار أن كافة إشارات طرق المستقبل ستفتح له ليمرّ دون أية صافرة أو طلبٍ منه الصفّ على اليمين. أما اليوم، ومع اقتراب صدور المفاضلة، فإن دخول الطالب الجامعة وحصوله بعد سنوات على شهادة التخرج الجامعية يكون بمثابة الشؤم عليه والحسرة على حاله، لأنها تعني رحلة البحث ليس عن عمل، وإنما عن طريقٍ يسلكه يوصله إلى ذلك العمل، لكون أغلب الطرق غير سالكة.

لهيك مات فيثاغورث

لأن الحياة لا تستقيم على نسقٍ واحد، وُجدت الفروقات والميزات بين العباد. فأكثر عباد الله من المعترين والبسطاء، يعملون ليلٍ نهار ويبيعون ويشترون ويستدينون... فيما المسؤول، ما إن يكتسب تلك الميزة، حتى يستدير كرشه وتزداد شهيته وتكثر إيراداته ومصاريه وسيارته، وفيما يُطلق عليهم مواطنين يفلحون ويزرعون وتتشقّق أيديهم من كدح الليل والنهار، يقطف المسؤول ثمرة نتاجهم ويأكلها (مقشرة) عَ البارد المستريح.

إنها معادلة من يركض أمام عقارب الساعة التي تلاحقه كقدرٍ محتوم لا يلحق إلا الكفاف، وبين من يأتيه كل شيء فوق طاولته أو تحتها. لماذا قد يجيء يومٌ يولّد فيه شخصٌ أكثر عبقرية من فيثاغورث الذي مات دقيقاً ليحلّ تلك المعادلة التي يأكل فيها صاحب السطوة والجاه والمنصب الأخضر واليابس... بينما يأكل المواطن.....

كلام رصاص

نضال خليل

إذا لزم الأمر

لا تزال سورية - وبعنادٍ يحسدها عليه خبراء الكوارث - تدفع ثمن عقودٍ طويلة من الفساد. هذه حقيقة، فيها كثير من الواقعية وكثير من المسكنات. فبحسب أهل الخبرة والشأن، ما جرى خلال العقود الماضية من مذكرات تفاهم ومصافٍ كان يفترض أن تُقام في دير الزور والحدود السورية العراقية والأردنية، كان من المفترض لو تمّ: إنتاج ستمئة ألف برميل يومياً... رقمٌ كفيل بأن يجعل السوق المحلية تتنفس بدلاً من أن تُسعف يومياً. لكن أذرع الفساد - تلك التي تمتد أطول من أنابيب النفط نفسها - قوّضت ذلك، فالنظام المخلوع، عبر مافياته، كان يؤمن بأن المصلحة العامة مجرد حقن مورفين. وكان يطلب من الشعب بإذلال: «دبّر راسك...»

وكأن المواطن يمتلك مصفاة بجانب خزان الماء على سطح بيته.

وهكذا، أُديرت الأزمة الاقتصادية بعقلية الدكنجي: تأمين مشتقات وحوامل الطاقة يوماً بيوم، لا خطط استراتيجية، لا رؤية، فقط «بروباغندا» تسبق انتظار الشحنة القادمة كترقّب التماس الهلال. ثم جاءت العقوبات، كمسمار حجا، وتمّ تباعاً خنق أي مشروع استثماري حقيقي قبل أن يولد. وهذا الأمر يحظى بتوافق من الخبراء والمحللين.

وهكذا وجد الشعب نفسه يدفع الفاتورة مراتٍ ثلاث: مرة لأن المصافي لم تُبنَ، ومرة لأن المشتقات لم تُخزّن، ومرة ثالثة لأنه صدّق أن الأمور ستتحسن.

واليوم، مع رفع أسعار المحروقات وما تبعه من ارتفاعات جنونية في الأسواق، يقف المواطن أمام المشهد بتوتر: لا تبرير مقنع، ولا رؤية واضحة: صيانة، هرمز، الحرب الأمريكية-الإيرانية، ارتفاع أسعار النفط عالمياً... وكأن العالم كله اتفق على أن يجعل المواطن السوري يدفع الفاتورة مرة ثالثة... وربما رابعة إذا لزم الأمر.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 47 الأحد 20 أيلول 2026

المشروبات الساخنة قد تضاعف خطر الإصابة بالسرطان

يربط بحث حديث بين شرب المشروبات الساخنة جداً بانتظام وارتفاع خطر الإصابة بسرطان المريء، ما يدفع إلى إعادة التفكير في عادة طلب المشروبات حارّة جداً.

الدراسة المنشورة في International Journal of Cancer حلّلت بيانات نحو 977 ألف بالغ في المملكة المتحدة، وسُئل المشاركون عن درجة حرارة مشروباتهم وتكرار تناولها. وخلال متابعة امتدت 14 عاماً، شُخّص 2348 شخصاً بسرطان المريء.

أظهرت النتائج أن من يفضّلون مشروباتهم الساخنة يواجهون خطراً مضاعفاً للإصابة بسرطان الخلايا الحرشفية في المريء مقارنة بمن يشربونها دافئة، فيما يرتفع الخطر إلى ثلاثة أضعاف لدى من يفضّلونها ساخنة جداً. كما ارتبط تناول ستة مشروبات ساخنة أو أكثر يومياً بزيادة خطر الإصابة بنسبة 71 %.

الدراسة اعتمدت على تقدير المشاركين لدرجة الحرارة، لكن الجمعية الأميركية للسرطان تعتبر المشروبات التي تتجاوز 65 درجة مئوية عامل خطر محتمل، خصوصاً عند تناولها بشكل متكرر. ورغم أن النتائج لا تثبت أن المشروبات الساخنة تسبب السرطان مباشرة، ينصح الأطباء بتخفيف الحرارة، الانتظار قبل الشرب، أو إضافة القليل من الماء أو الحليب، والانتباه لعدد الأكواب اليومية. وينصح الباحثون بخفض الحرارة تدريجياً لتقليل التعرض للحرارة المفرطة من دون التخلي عن المشروبات المفضلة.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام	هيئة التحرير	لإعلاناتكم	العمليات الفنية
أسامة آغي	د. باسل أورفه لي خالد الوهب خالد معماري خالد المحمد	+963 957 244 920 +963 933 590 227	نينار برس NINAR PRESS مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press